الإعراب وعلاقته بالمعنى

إعداد

د . علاء محمد رأفت

كلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة

توزيع

دار الثقافة العربية

٣ ش المبتديان ــ السيدة زينب ــ القاهرة

٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، نحمده تعالى حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه ، غير مكفور ولا مستغنى عنه كما يحب ربنا ويرضى .

وبعد ...

فإن من أشرف ما يقتنى من علوم العربية ، وأجل ما يطلب منها هو علم إعراب الكلام ؛ إذ كانت اللغة فى لبابها ترمى إلى التواصل ونقل الأفكار والمعانى ، وكان الإعراب هو الإبانة عن تلك المعانى بالألفاظ .

ولست أتجاوز الصواب إن قلت : إنه ما من قضية فى العربية تناولها الأقدمون والمحدثون ـ على السواء ـ اختلف فيها مثلما اختلف على قضية الإعراب : حده وأثره ، فمنهم من حدها تنظيرا ثم خالف حده تطبيقا ، ومنهم من أنكر أثر الإعراب ، وهم قلة من الأولين وثلة من الآخرين ، حتى بلغت المعارضة ـ حديثا ـ شأوا بالغا ، فسفه النحاة القدماء ، وطعن فى أصولهم ، وظن كل منهم أنه ـ وإن كان الأخير زمانه ـ لآت بما لم يستطعه الأوائل ؛ فساروا وراء علم لغوى حديث ، والمتتبع لحركة التطور يرى أن لهذا العلم ـ على ما فيه من مزايا جمة ـ مثالب عديدة ؛ إذ كل يوم هو فى شأن ، فقد جاءت

النظرية الوضعية (Description) فألغوا معها ـ أو كادوا ـ صرح النحو العربى الذى وضعه القدماء ، ولكن ما لبثت النظرية التحويلية التوليدية (Transformational Generative Theory) أن فرضت نفسها ، حتى قال قائلهم : الآن رد للنحو العربى اعتباره . وهل كان النحو العربى بما وضعه علماؤنا الأكابر مفتقراً إلى مثل Nom) (Chomsky كى يُعرف قدره ومزيته ؟ ثم عجباً ترى فى حديثهم عن نظرية السياق وواضعها (Firth) ، وكأن العرب القدماء ، نحاة وأصوليين ، لم يعرفوا بها ، أو تحدثوا عنها فى ثنايا قواعدهم وأصولهم.

ولست بذلك أقلل من شأن العلم اللغوى الحديث ، أو أغض من قدر علمائه ، بل علينا أن نجمع بين حاضرنا المتطور وماضينا المشرق، فنتصل بالأول اتصالاً مثمراً وبالآخر اتصالاً مبصراً .

والحق إن هذا العلم أفادت منه العربية كثيراً فى مجال علم الأصوات العام (Phonatices) وشيئاً فى مجال علم الدلالة (Semantic) ، أما فى جانبى التركيب (Sentax) والتصريف (Morphology) فلم يقدم لها الكثير ؛ وذلك للاختلاف البين بين العربية وما سواها من اللغات التى اعتمد عليها علماء اللغة فى وضع أصول هذا العلم ، سواء فى التراكيب أم فى الصيغ ، فالعربية متفردة بأنماط فريدة وتراكيب فذة تأذن لمتكلميها بالتصرف بما لا تأذن به لغة أخرى ، وأول هذه المزايا الإعراب الذى تناولته الأقلام والألسن بالطعن والتجريح .

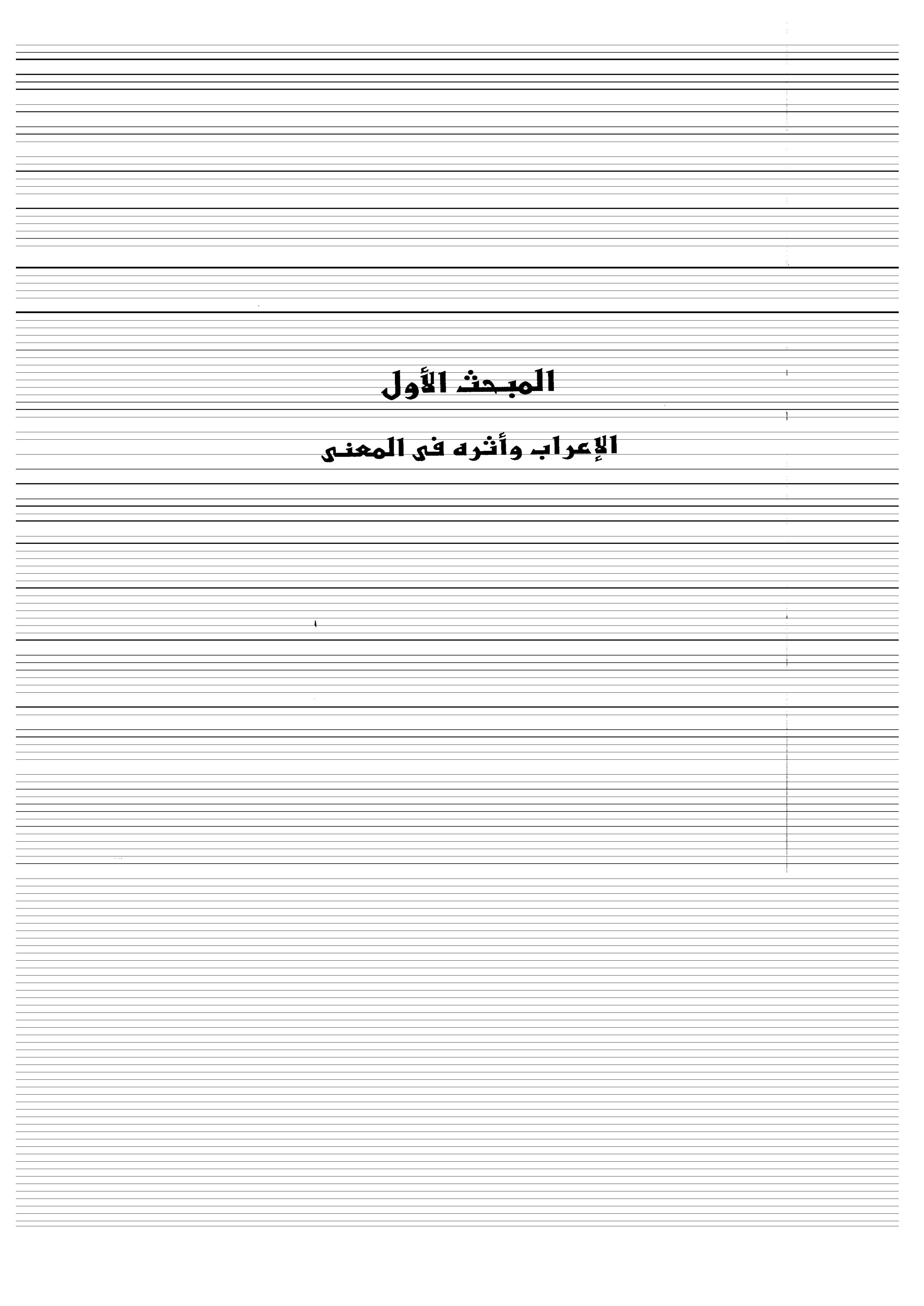
ومن ثم جعلت هذا البحث " الإعراب وعلاقته بالمعنى " رسالة لمن أراد الحق صادقاً ؛ إذ يعيد الحق ـ فيما أعتقد ـ إلى نصابه ،

رسالة على لسان نحاتنا القدماء ، تلمست فيها فكرهم فى هـــذه القضيـــة المهمة ــ أعنى قضية الإعراب وصلته بالمعنى ــ واستنطبت هدفهم من تلك القواعد والأصول التى ذخرت بها مصنفاتهم ، والتى كـــان الـــهدف منها ليس الحفاظ على اللغة فحسب ، بل إبراز المعانى والتفريـــق بيـــن دقائقها.

وقد قسمت البحث على مبحثين : الأول : تنـــاولت فيـــه معنـــى الإعراب لغة واصطلاحاً ، وعرضـــت فيـــه دور الحركـــة الإعرابيـــة بوصفها قرينة مهمة من قرائن الإعراب ، وليس هو إياها ، وعرضـــت كذلك المراد بالمعنى الوظيفى الذى اختص به علم النحو ، ومدى اهتمـــام النحاة به ، لا كما صورهم البعض : لا شأن لهم بالمعنى حين وضعـــوا القواعد ، وختمت المبحث بنتيجة هى أن الإعراب فرع على المعنـــى ، والمعنى فرع على الإعراب ، كلٌ من جهة .

أما المبحث الثانى : فقد أفردته للرد على بعض الشبهات حـــول ظاهرة الإعراب، كالرد على منكرى أثر الحركة الإعرابية، أو التقديـــر الإعرابى ، ومن ينكر الفارق بين المبنى والمقصور ، ثم عرجت علـــى الإعراب الصناعى وأثره فى استكمال جوانب علم النحو . وختمت فـــى النهاية بما استخلصته من نتائج توصلت إليها ، ثم أتبعـــت ذلـــك بثبـــت المصادر والمراجع .

فإن وفقت فمن الله ، وإن قصرت فمن نفســـى ، والله أســـأل أن يجعله خالصاً لوجهه .



المبحث الأول

الإعراب وأثره في المعنى

الإعراب : مفهومه وحده :

إن علم إعراب الكلام ــ كما يرى الجمهور ــ هو وسيلة إيضاح المعنى ، وبلوغ المراد من الكلام ، " وهو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : (أكرم سعيد أباه) ، (وشكر سعيداً أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه " [1] . وقال ابن مالك فى شرح التسهيل : " الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة ، مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب ، من حركة وسكون أو ما يقوم مقامهما ، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله ، وهو الأكثر ، كالضمة والفتحة والكسرة ، فى نحو : (ضرب زيد غلام عمرو) ، وقد يلزم للزوم مدلوله ، كرفع : (لا نولك أن تفعل) و(لعمرك) ، وكنصب (سبحان الله) و(رويدك) ، وكجر (الكلاع) و(عريط) من (ذى الكلاع) و(أم عريط) " [2] .

وقد علم أن اللغة بكل دقائقها ، من أصوات وحركات وسكنات وحروف ومقاطع ومفردات وصيغ وتراكيب وأساليب ، لم تقرر ، بل لم ينطق بها أساساً إلا لغرض الإفصاح والإيضاح عن المعانى فى ذهن المتكلم ، ومن ثم كانت اللغة هى وسيلة التواصل الإنسانى ، ولذلك فإن المعنى اللغوى يشغل جميع المتكلمين باللغة ؛ فقد شارك فى تناوله بالدراسة علماء ومفكرون فى ميادين شتى ، فالفلاسفة والمناطقة ،

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جنى : الخصائص ، تحقيق محمد النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط (٢) ، (٣٥/١) .

(٢) جلال الدين السيوطى : الأشباه والنظائر فى النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ، ١٤٠٥ هـ ، (٨٧/١).

وفقهاء الشرائع السماوية أو القوانين الوضعية ، وعلماء السياسة والاجتماع والاقتصاد ، والنقاد والأدباء ، كل هؤلاء وغيرهم عنوا بالمعنى ، وأدلت كل طائفة فيه بدلوها . فإذا تقرر ذلك ، وتقرر كذلك أن إعراب الكلام هو وسيلة إيضاح من وسائل عديدة ، لغوية وسياقية ، أقول : إذا تقرر ذلك كله اتضح أهمية إعراب الكلام القصوى .

والإعراب في اللغة هو الإفصاح والإبانة والإيضاح ، فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الثيب تعرب عن نفسها"(١) أى تفصح . وقال الأزهرى : الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ، يقال أعرب وعرَّب ، أى أبان وأفصح ، وأعرب عن الرجل : بيَّن عنه .. وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه .. وأعرب الكلام وأعرب به : بينه ، أنشد أبو زياد :

وإني لأكنى عن قذور بغيرها   وأعرب أحياناً بها فأصارح

والإعراب الذى فى النحو إنما هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، وأعرب كلامه : إذا لم يلحن فى الإعراب " (٢) .

ومن هذا المعنى اللغوى يتضح دور الإعراب ومكانته فى الدراسة اللغوية ، بوصفه وسيلة مهمة فى إيضاح المعنى . ولما كنا

---

(١) محمد بن يزيد القزوينى (ابن ماجة) : سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، كتاب النكاح ، ص (٦٠٢) ، رقم الحديث ١٨٧٢.

(٢) ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، (باب : عرب) . والبيت المذكور ذكره البغدادى (عبد القادر بن عمر) : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ط (١) ، ١٢٩٩ هـ ، (١١٨/٣) ، الشاهد رقم (٤٨٨) بلفظ (أكنو) .

بصدد الحديث عن بيان دور الإعراب في توضيح المعنى وبيانه ، فإننا نود الإشارة إلى المعنى الاصطلاحي للإعراب عند القدماء ، فقد عرفوه بأنه : " الأثر الظاهر أو المقدر الذي تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن ، والفعل المضارع ، والذي هو مقابل للبناء " ، ولعمري فإن هذا مفهوم للإعراب ضيق ؛ ولذلك وجدنا من ينكر دور الإعراب ـ على هذا المفهوم ـ في أداء المعنى ، ويجعله وشياً للكلام وحلياً للسان ، وعلى الرغم من أن هذا القول مردود على أهله ، فإن الإعراب الذي نعنيه هو " مدلوله الواسع الذي يشمل تخريج الأساليب العربية ، بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعة على القواعد النحوية ، وبعبارة أخرى ما يتصل ببيان مواضع المفردات من الجملة ، ومواضع الجمل بعضها من بعض ، وما يعين على ذلك ، ويكون بمثابة الوسائل والأدوات أو العلاقات الدالة . إن الإعراب بهذا المفهوم نوع من أنواع التحليل النحوي ، له أثره في الدرس اللغوي بعامة ؛ إذ يعين على تحديد المعنى وإدراكه الذي هو غاية كل فروع الدرس اللغوي ، على الرغم من أن المعنى قد يتخذ وسيلة من الوسائل المهمة في تناول الإعراب"(١).

ومن ثم نقول : إذا كان النحو (٢) يمثل مجموعة من القواعد

---

(١) طاهر سليمان حمودة : ابن قيم الجوزية : جهوده في الدرس اللغوي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٣٩٦ هـ ، (ص / ١٤٧) .
ومحمد بدري عبد الجليل : المجاز وأثره في الدرس اللغوي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٥ م ، (ص /١٧٧) .

(٢) يقصد بالنحو هنا (التركيب) Syntax ، فقد عرف المحدثون (النحو) Grammar بأنه يتألف من (الصرف) Morphology + (التركيب) Syntax هذا وقد فطن ابن جني من قبل إلى ذلك فقال : " النحو هو انتحاء سمت كلام العرب من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب"، الخصائص (٣٤/١) .

والأصول ، سواء أكانت مستنبطة من كلام العرب بالاستقراء ، مثـــل : رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وخفـض المضـاف إليـه ، أم كـانت مستنبطة من المنطق والنظر ، مثـل : نظريـة العـامل ، الاشـتغال ، ونحوهما ، أقول : إذا كان النحو كذلك ، فإن الإعـراب هـو التطبيـق العملي لهذه القواعد ، واستنباط معنى الكلام ووجهته مـن خـلال هـذه الأصول . فإذا قررت القواعد (النظرية) النحوية أن الفاعل لا يتقدم على عامله لاعتبارات أصولية منطقية ، وهي قوة هذا العامل ، فلا يجوز فـي الإعراب (التطبيق) أن يقال : إن لفظ الجلالة في قولنـا : " الله خلقنـا " فاعل ؛ بحجة أنه تعالى الخالق فعلا ، وبذلك تتحـدد جهـة الإعـراب بالتطبيق النحوي لا بمجرد الحركة الدالة على الابتداء أو الفاعليـة ، وإذ قررت القواعد كذلك أن لكل فعل فاعلا أو نائبا عنه (ما لم يكن ناقصـا)، وجب تقدير فاعل للفعل (خلق) يعود على اسم الله تعالى ، وهكذا يكـون الإعراب هو الشق التطبيقي للنحو بقواعده وأصولـه النظريـة ، فـهما وجهان لورقة واحدة : أحدهما يمثل الجانب النظري (قواعـد النحـو) ، والآخر يمثل الجانب التطبيقي (الإعراب) .

مكانة الحركة الإعرابية من دوال الإعراب :

ليس ما قلناه يعني التقليل من شأن الحركة الإعرابية فـي بيـان المعنى ، بل هي عظمى دوال الإعراب على المعنى ، وقد سبق الإشـارة إلى قول ابن مالك وابن جني في ذلك ، ونورد هنا ما يؤكد قولهما . فقـد قال الشريف الجرجاني : " الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى مـن البنائية الدائمة ؛ لان الإعرابية علم لمعان معتورة يتميز بعضـها عـن بعض ، فالإخلال بها يفضي إلى التباس المعـاني ، وفـوات مـا هـو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانـة عمـا فـي

الضمير " (١) .

والقول الفصل فى الحركات الإعرابية : إنها مورفيم من عدة مورفيمات دالة على الموقع الإعرابى الذى يتحدد به المعنى ، فهى جزء من الإعراب وليست إياه ؛ ودليلنا على ذلك أنه إذا قيل : أكرمت وأكرمنى موسى ، فإن إعراب كلمة (موسى) متوقف على ما قدره النحاة، فمن قدر منهم العمل للعامل الأول ــ وهم الكوفيون ــ أعرب (موسى) مفعولاً به ، ومن قدر العمل للعامل الثانى ــ وهم البصريون ــ أعرب (موسى) فاعلاً (٢) ، فقد تبين وجه الإعراب فى هذا المثال لا بالحركة الإعرابية بل بنظم الكلام ورتبته .

وكذلك فى قوله تعالى : " وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ " (٣) ، لا يمكن إعراب (يوم) على الظرف ، بل على المفعول به ؛ ذلك بأن الإنذار لا يكون فى يوم الآزفة ، إذ لا قيمة له آنذاك ، وذلك الإعراب لم يكن من مجرد الحركة ، فهى مشتركة فى المفعول به والظرف ، بل عرف من سياق القول .

" ولو أن قائلاً قال : هذا قاتل أخى بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتل أخى بالإضافة ، لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التنوين على أنه قتله " (٤) ، وهذا الفارق الدقيق فى المعنى ليس من باب

---

(١) الأشباه والنظائر (١/١٩١) .

(٢) تراجع هذه المسألة عند عبد الرحمن بن محمد الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، دار الفكر ، (١/٨٣) ، م ١٣ .

(٣) سورة غافر : الآية (١٨) .

(٤) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، تحقيق وشرح السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، (ص / ١١) .

اختلاف الحركة ، بل لمورفيم آخر وهو التنوين .

وكذا إذا قيل : قابل سلمى موسى ، فإن خلو الفعل من تاء التأنيث دل على أن الفاعل هو موسى لا سلمى ، وهذا أيضاً قد فهم من مورفيم آخر وهو تاء التأنيث ، ولم يلتجأ فيها إلى حركات الإعراب .

فكل هذه العوامل وغيرها تدخل تحت ظاهرة الإعراب ، أو بمعنى أدق فى تحديد موقع الكلمة أو الجملة الإعرابى ، التى يتحدد بها معنى الكلام ، تماماً كالحركة الإعرابية .

هذا وقد قال الأستاذ الدكتور تمام حسان فى ذلك ، وفى معرض حديثه عن الترخص : " لا يفهم الترخص إلا فى ظل تضافر القرائن ، بمعنى أن الوظيفة النحوية الواحدة لابد أن تتضافر على بيانها عدة قرائن، ولا يمكن أن تكفى قرينة مفردة أياً كانت لبيان المعنى، فالفاعل مثلاً يعرف أنه فاعل بالقرائن الآتية :

١ـ أنه اسم (وهى قرينة البنية) .

٢ـ مرفوع (وهى قرينة الإعراب) .

٣ـ سبقه فعل (قرينة الرتبة) .

٤ـ وهذا الفعل مبنى للمعلوم (وهى قرينة البنية مرة أخرى) .

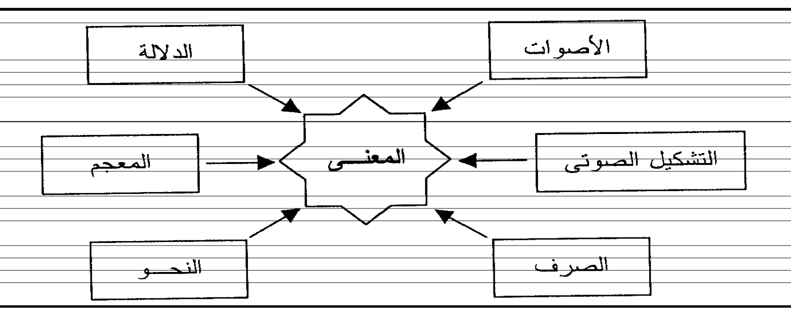
٥ـ ودل على من فعل الفعل أو قام به الفعل (وهى قرينة الإسناد) .

فهذه خمس قرائن تضافرت على بيان المعنى النحوى، فلو اتضح المعنى بأربع قرائن منها لأمكن الترخص فى الخامسة ؛ لأن المعنى لا يتوقف عليها ، وقد حدث الترخص فى التراث فى كل

القرائن"[١] .

المعنى النحوى :

إن قضية المعنى ــ بوجه عام ــ كانت الشغل الشاغل للعلماء على اختلاف علومهم وأزمانهم ، وقد كان للغويين باع طويل ويد طولى في دراسة المعنى ، وذلك من خلال فروع اللغة المتعددة ؛ " إذ إن كل دراسة لغوية لابد أن تتجه إلى المعنى . فالمعنى هو الهدف المركزى الذى تصوب إليه سهام الدراسة من كل جانب على النحو المبين فى الشكل الآتى :



وهكذا يصبح المعنى مشققاً ، ويستقل كل فرع من فروع الدراسات اللغوية بقسط من هذا المعنى ، يوضحه ويبين عنه ، ويعين على كشفه ، بقطع النظر عما إذا كان هذا القسط مما يتصور فهمه

---

(١) تمام حسان : مقال عن اللغة العربية والحداثة ، مجلة فصول ، جـ (١) ، المجلد الرابع ــ العدد الثالث ، ١٩٨٤ م ، (ص / ١٣٦) .

مستقلاً عن الهيكل العام للمعنى المركب أم لا " [١] .

" فإذا كان علم الأصوات يكشف عن وظيفة الصوت ، وعلم التشكيل الصوتى يكشف عن وظيفة الحرف والموقع والمقطع ، وكان الصرف يكشف عن وظيفة الصيغة واشتقاقها وتصريفها ، فإن النحو يكشف عن وظيفة الباب ؛ فنجده يعنى بدراسة الأبواب النحوية وبيان الوظائف المنوطة بكل باب منها فى السياق " [٢] .

ولكنا لا ندعى فى الحقيقة أن النحو بما حوى من أبواب نحوية، ومواقع إعرابية قد شمل المعنى بمدلوله العام ؛ حيث كان " المعنى أنواعاً مختلفة : منها المعنى الحقيقى ، أى ما وضع اللفظ بإزائه أصالة، وهو ما يتكفل به (علم المعجم) ، ومنها المعنى الاستعمالى الذى تجاوزت اللغة فيه ذلك المعنى الأصلى ، فاستعملت اللفظ فى غيره على سبيل المجاز أو الكناية ، وهذا ما يتكفل به (علم البيان) ، ومنها المعنى الوظيفى ، وهو ما تؤديه الكلمة ــ بما لها من معنى حقيقى أو استعمالى ــ أثناء تركيبها مع غيرها من وظيفة من أجلها استخدمت فى هذا التركيب ... والعلم الذى يتكفل بهذه المعانى التى سميت بالمعانى النحوية هو (علم النحو) " [٣] .

فالمعنى الذى يؤديه النحو على ذلك ليس المعنى بمفهومه العام، بل جانب من جوانبه ، وهو المعنى الوظيفى ، ويمكن تقسيم هذا المعنى

---

(١) تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٥٨ م ، (ص / ١١٨) .

(٢) المرجع السابق (ص / ١٢١) .

(٣) مصطفى جمال الدين : البحث النحوى عند الأصوليين ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ م ، (ص / ٩) .

الوظيفى على قسمين :

*** الأول : الوظائف النحوية العامة :**

وهى المعانى النحوية العامة المستفادة من الجمل والأساليب بوجه عام ، وتتمثل هذه الوظائف فى دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء ، والإثبات والنفى ، والتوكيد ، وفى دلالتها على الشرط، وكل ذلك يتم باستخدام الأداة التى تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب ، باستثناء الجمل التى لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة .

*** الثانى : الوظائف النحوية الخاصة :**

وهى معانى الأبواب النحوية ، وتتضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة وبين الباب النحوى، إذا عرفنا أن الكلمة التى تقع فى باب من أبواب النحو تؤدى وظيفة ذلك الباب ، ويتمثل ذلك فى وظيفة الفاعلية التى يؤديها الفاعل ، والمفعولية التى يؤديها المفعول ، والحالية التى يؤديها الحال وهكذا [١] .

فالنحو ـ على ذلك ـ ليس علماً صورياً ـ كما زعم الزاعمون ـ بل وسيلة مهمة من وسائل شتى للوصول إلى المعنى الذى هو غاية اللغة ، ومن ثم ندرك حكمة الفقهاء ؛ إذ اشترطوا فى المفسر والفقيه أن يكون عالماً بعلم النحو وأصوله ، يقول الزركشى فى فصل أفرده فيما يجب على المفسر البداءة به : " ... أما بحسب التراكيب فمن وجوه أربعة : الأول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ، ومقابله ، من

---

(١) تراجع هذه التقسيمة عند حلمى خليل : الكلمة (دراسة لغوية ومعجمية) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م ، (ص / ٧٦ : ٧٩) .

حيث إنها مؤدية أصل المعنى، وهو ما دل عليه المركب بحسب الوضع، وذلك متعلق بعلم النحو ... " [١] ، ثم ذكر الأوجه الأخرى ، وهى علوم المعانى والبيان والبديع .

وصفوة القول : إن من شروط المفسر " العلم باللغة العربية وفروعها [٢] ؛ فإن القرآن نزل بلسان عربى ، ويتوقف فهمه على شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع ، والمعانى تختلف باختلاف الإعراب ؛ ومن هنا مست الحاجة إلى اعتبار علم النحو والتصريف الذى تعرف به الأبنية والكلمة المبهمة يتضح معناها بمصادرها ومشتقاتها وخواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى ، ومن حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها ، ثم من ناحية وجوه تحسين الكلام ـ وهى علوم البلاغة الثلاثة : المعانى والبيان والبديع ـ من أعظم أركان المفسر ؛ إذ لابد من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز ، وإنما يدرك الإعجاز بهذه العلوم " [٣] .

ولقد أدرك النحاة ـ أيضاً ـ هذه الحقيقة المهمة ، وجعلوا المعنى غاية لعلمهم ؛ فهذا ابن هشام المصرى يذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، وهى عشر جهات ، فيصدرها

---

(١) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ، (٢/١٧٣ـ١٧٤) .

(٢) انظر حول هذا المعنى : " محمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى : تفسير البحر المحيط ، مكتبة ابن تيمية ، دار الكتاب الإسلامى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ م ، (١/٦-٩) .

(٣) مناع القطان : مباحث فى علوم القرآن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م ، (ص / ٣٣١) .

جميعاً بـ (أن يراعى المعرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة ، ولا يراعى المعنى ، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك) ، ثم يشفع ذلك بـ (أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ، ولا ينظر فى صحته فى الصناعة) [١]. فنجده يهتم بالمعنى ، ولا يفصله عن الصناعة النحوية بحال ، بل كل منهما يتجاذب عنده مع الآخر .

بل إن إمام النحاة سيبويه كان مدركاً لذلك ؛ فهاهو ذا الشاطبى ـ وهو يوجب على المجتهدين أن يبلغوا فى العربية مبلغ الخليل وسيبويه ـ قول الجرمى : " أنا منذ ثلاثين سنة أفتى الناس من كتاب سيبويه " ، يقول : " والمراد بذلك أن سيبويه ، وإن تكلم فى النحو ، فقد نبه فى كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفهم فى ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ، ونحو ذلك ، بل هو يبين فى كل باب ما يليق به ، حتى إنه احتوى على علم المعانى والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى " [٢] .

بل إننا نرى أكابر النحاة فى كتبهم لا يكتفون بذكر الوجه الإعرابى حتى يربطوه بالمعنى ، وذكر الحكمة من هذا الوجه ، وعلى ذلك نضرب مثالاً واحداً من كثير خشية الإطالة ، يقول الفراء فى تفسير قوله تعالى : " وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ ...... " [٣] : " رفع وهو أوجه من النصب ؛ لأنه لو نصب لكان على :

---

(١) ابن هشام الأنصارى المصرى : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة صبيح ، القاهرة ، (ص / ٢٥٧) وما بعدها .

(٢) الموافقات (٤/ ١١٥ : ١١٦) نقلاً من كتاب البحث النحوى عند الأصوليين ، (ص / ٣٠) .

(٣) سورة آل عمران : الآية (١٦٩) .

ولكن أحسبهم أحياء ، فطرح الشك فى هذا الموضع أجود " [1] ، وذلك لأنه لو نصب لكان التقدير على الشك فى كونهم أحياء ، فلما أراد تعالى أنهم أحياء على الحقيقة قطع الكلام على الابتداء والخبر ، والتقدير : بل هم أحياء .

الإعراب فرع على المعنى ، والمعنى فرع على الإعراب:

ومما سبق يحق لنا أن نقول : إن الإعراب فرع على المعنى وتابع له ، كما أن المعنى فرع على الإعراب وتابع له ، والناظر فى هاتين المقولتين يرى لأول وهلة التعارض بينهما بيّناً ؛ ومن ثم كثر الجدال حول صحتهما ، فمن قائل بالأولى منكر للثانية ، ومن قائل بالثانية منكر للأولى ، وحجة الطائفة الأولى أن المعنى سابق على الإعراب ، فلابد أن يكون متبوعاً ، ويكون الإعراب ـ منطقاً وعقلاً ـ تابعاً . وحجة الطائفة الثانية أنه لما كان المعنى لا يتبين إلا إذا أعرب الكلام ، فالإعراب يكون متبوعاً ، والمعنى تابعاً له . وصواب ذلك أن كلتا الجملتين صحيحة ؛ وذلك أن كلا منهما يختلف مجالها فى التطبيق عن أختها ؛ وذلك أنك إذا أردت إنشاء حديث فالإعراب يكون حينئذ فرعاً على المعنى ؛ لأن المعنى مستقر فى الذهن ، وعليك أن تحكم ضبط الكلام وتركيبه ونظمه ، وتوظف قواعد النحو والإعراب على الكلام ليستقيم لك المعنى الذى أردت ، فهذا خاص بالمتكلم . أما أن يأتيك نص معرب ، فالمعنى حينئذ هو الفرع على الإعراب ؛ وذلك لأن تحديدك الإعراب فى هذا النص بما فيه من حركات وتركيب ونظم ودوال معنوية (كالتأنيث والعدد والزمن .. الخ) يترتب عليه فهم المعنى

---

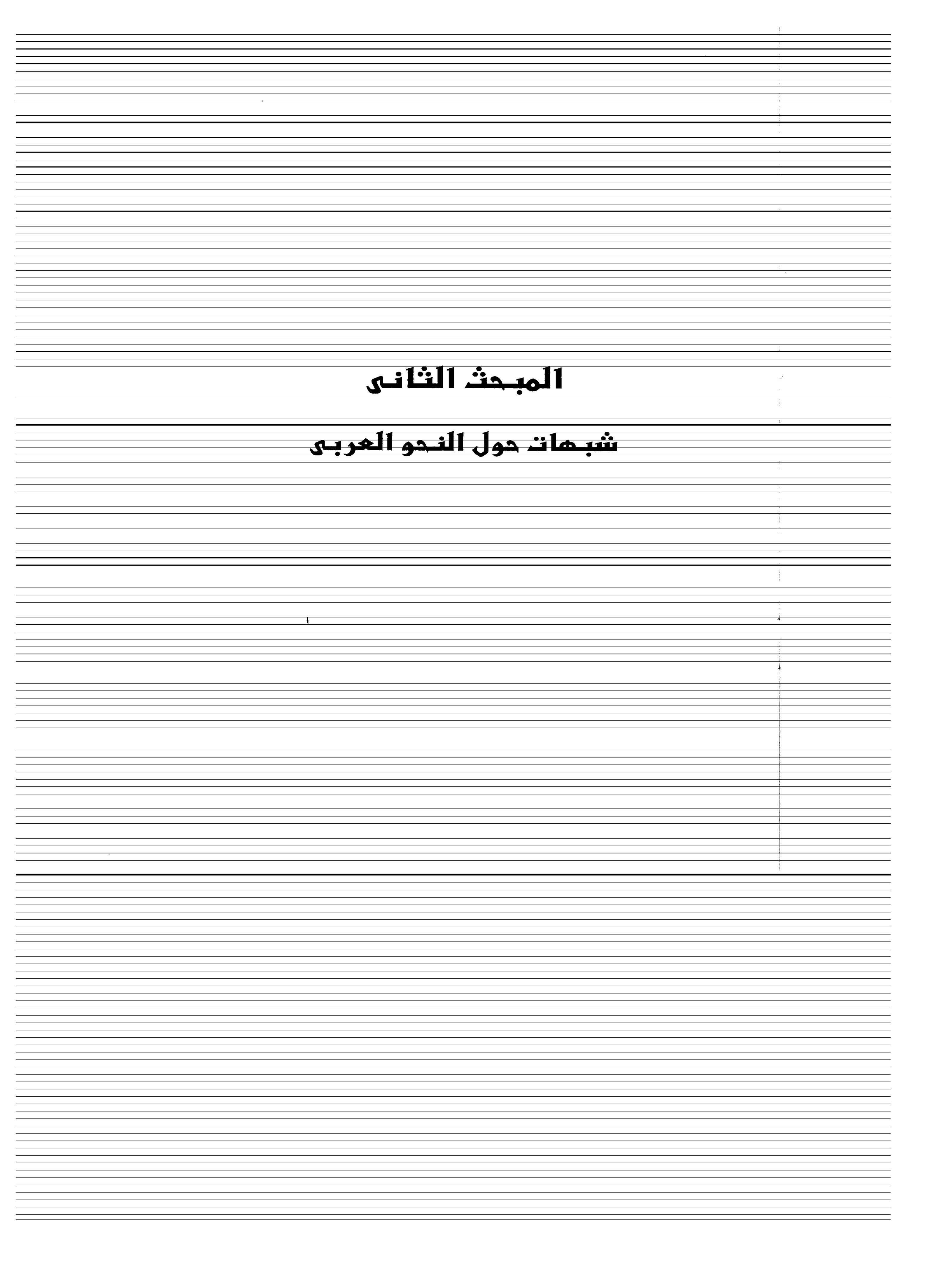
(١) يحيى بن زياد الفراء : معانى القرآن ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م ، (١/١٧١) .

الذى أراده المتكلم ، وذلك خاص بالمخاطب [١] .

وصفوة القول فى ذلك أن الإعراب هو إشارات ورمـــوز بيـــن المتكلم والمخاطب لفهم المعنى .

---

(١) يراجع هذا الرأى فى : " المجاز وأثره فى الدرس اللغوى " ، (ص / ١٧٧) .



المبحث الثانى

شبهات حول النحو العربى

إنكار أثر الحركة الإعرابية فى المعنى :

قد حلا للبعض من المحدثين ـ خاصة ـ أن يطعنوا فى قواعد النحو وأصوله ، فمنهم من أنكر دور الحركة الإعرابية فى المعنى ، ومنهم من دعا إلى إلغائها ، ومنهم من أنكر الإعراب التقديرى، إلى غير ذلك من الاعتراضات .

وممن أنكر أثر الحركة الإعرابية ، ودعا إلى إلغائها الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أيوب ؛ إذ يقول : " لكل لغة من اللغات طريقتها فى تمييز الدور الذى تقوم به الكلمة فى التركيب اللغوى.. ومن الطرق التى تتبعها اللغات لتحقيق هذا الغرض الحالات الإعرابية ، ووضع الكلمة فى الجملة ، ويظهر أن اللغة العربية الفصحى تمثل مرحلة متوسطة بين التزام الحالة الإعرابية وبين التخلص منها ، والجنوح إلى مكان الكلمة فى التركيب " (١) . ويستدل الدكتور أيوب على ذلك فى حاشية الصفحة ذاتها بقوله : " وصلت اللهجات العامية إلى نهاية المرحلة بتخلصها من الإعراب واقتصارها على مكان الكلمة فى التركيب ، فمثلا (محمد) فى (محمد ضرب) فاعل ، وفى (ضرب محمد) مفعول به فى العامية المصرية " (٢) .

وهذا الذى قاله مردود لأمرين : أولهما : أنه فهم الإعراب بمفهومه الضيق ، وله فى ذلك العذر . ثانيهما : أنه احتج بعامية المصرية ، وهو مما لا يحتج به فى أصل العربية ، بل جعلها نهاية

---

(١) عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية فى النحو العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧ م ، (ص / ٣٢ : ٣٣) .

(٢) عبد الرحمن أيوب : السابق ، نفس الموضع .

مراحل التطور اللغوى للغة العربية . هـذا علـى حيـن أن الثـابت ـ تاريخيا ـ أن اللغة العربية بلغت قمة تطورها بالإعراب [1] ، كمـا أن قوله هذا يعنى أن القرآن الكريم نزل باللغة الدون غير المتطورة ، وهـذا يتنافى مع إعجاز القرآن الكريم للبلغاء والفصحاء .

وقد استدل المؤلف ـ بعد ذلك ـ على صحة قوله بأن " حالـة النصب تميز (محمد) المفعول عن (محمـد) الفـاعل ، ولكـن معنـى المفعولية يتحقق فى نائب الفاعل المرفوع ، وبهذا نجد أن :

١ـ فى (ضرب محمد) و (ضرب محمدا) اختلفت العلامـة الإعرابيـة باختلاف الدلالة .

٢ـ فى (ضرب محمدا) و (انضرب محمد) و (ضرب محمد) اختلفـت العلامة الإعرابية مع اتحاد الدلالة ، وكذلك نجد أن :

٣ـ فى (محمد ضرب) و (ضرب محمد) اختلفت الوظيفـة الإعرابيـة لمحمد من مبتدأ إلى فاعل مع اتحاد العلامة الإعرابية ، وإذا كان من الصحيح أن المفعول قد تميز عن الفاعل بالحالة الإعرابيـة ، فـإن المبتدأ قد تميز عن الفاعل بمكانه فى التركيب " [2] .

---

(١) يراجع هذا الموضوع مفصلا عند : أحمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب فـى النحو العربى ، طبعة الرياض ، عمادة شئون المكتبـات ، ١٩٨١ م ، (ص / ٩ وما بعدها) .

(٢) دراسات نقدية فى النحو العربـى (ص / ٣٢ : ٣٣) ، ولا نعـترض علـى أن الترتيب له دوره فى المعنى ، وإنما الاعتراض على أن يكون هو كل الإعـراب، أو بديلا عن الحركة فى كل المواضع ، وكذلك فإن اعتراضنـا علـى إهمـال الحركة الإعرابية كلية .

ونلاحظ أنه قد أنكر دور الحركة الإعرابية ، وليس الأمر عنده إلا الترتيب ، ومكان الكلمة فحسب . أما المثال الأول فلا خلاف فيه ؛ لأن (محمد) فى الجملة الأولى هو الضارب ، وفى الثانية هو المضروب، وهذا يؤكد قيمة الحركة الإعرابية .

وأما المثال الثانى : فعلى الرغم من وقوع الفعل على (محمد) فى الجمل الثلاث المذكورة ، إلا أن كل جملة ــ بما فيها من صياغة [١] ــ أدت وظيفة لم تؤدها الأخريان ، ومن هنا اختلفت جهة الكلام ، وهذا عنصر مؤثر فى الإعراب ؛ فالأولى أثبتت إيقاع الضرب على محمد مع ذكر الفاعل ، فهو ــ وإن كان مستترا ــ فإنه عائد إلى مذكور يفسره ، خلافا للثالثة التى أثبتت إيقاع الضرب على محمد مع تعمد إبهام الفاعل، وهو نوع من الحذف [٢] ، أما الثانية فإن معنى صيغة (فعل) يختلف عن معنى صيغة انفعل ؛ فالأولى لمجرد وقوع الفعل والثانية " لازم لأنه للمطاوعة وهى تقتضى اللزوم وهو مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر"[٣]، وبذلك تكون الحركة قد اشتركت مع عناصر أخرى كحذف الفاعل وصيغة الفعل فى إيراد المعنى الدقيق .

أما المثال الثالث : فإن الجملة الاسمية (محمد ضرب) فيها معنى التوكيد والاهتمام بالمسند إليه ، وليس ذلك فى (ضرب محمد) ؛ لأنه

---

(١) وهذا ما عبر عنه الدكتور تمام حسان بقرينة البنية .

(٢) يراجع فى ذلك : الدكتور طاهر سليمان حمودة : ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، (أغراض الحذف) ، ص (٨٥ : ١٠٠) .

(٣) ابن الحاجب : مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط بشرح الجاربردى ، مطبعة عالم الكتب ، بيروت ، (١/٥٠) ، ويكون المعنى : محمد مطاوع ضاربيه فانضرب .

ذكر مرتين : الأولى ظاهرة ، والثانية مضمرة ، خلافاً للجملة الفعلية ، على ما ذكره البلاغيون . " فإن قيل : وما الذى يدل على أن فى الفعل ضميراً حتى يكون فى ثانيه ضمير ؟ فإذا قلت : زيد قام ، فإن هذا اللفظ لا ضمير فيه يستمع ، فدعوى تحمله للضمير دعوى محضة . قيل : الذى يدل على أن فيه الضمير تأكيدهم له وعطفهم عليه وإبدالهم منه ؛ كقولك فى التأكيد : إن زيداً سيقوم نفسه برفع نفس ، وفى العطف كقوله تعالى : " سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ ... " (١) ، فامرأته رفع عطفاً على الضمير فى سيصلى ، وفى الإبدال قولك : إن زيداً يعجبنى علمه، على أن يكون (علمه) بدل اشتمال لا فاعلاً " (٢) .

وأيضاً فإن (محمد ضرب) إنما هو إخبار عن الفاعل بأنه ضرب ، أما (ضرب محمد) فهى إخبار عن الفعل بأن صاحبه محمد.

ولم نجد مخالفاً لأهمية دور الحركة الإعرابية من القدماء إلا أبا على قطربا ، حيث قال : " وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ؛ ليعتدل الكلام " (٣) .

وقد رد الزجاجى بقوله : " فهلا لزموا حركة واحدة ؛ لأنها

---

(١) سورة المسد : الآية (٣) .

(٢) ابن قيم الجوزية : بدائع الفوائد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (٣٧/٣).

(٣) أبو القاسم الزجاجى : الإيضاح فى علل النحو ، ت : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط : ٣ ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م ، (ص / ٧٠) .

مجزية لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب السكون .. وقال المخالفون له ردا عليه : لو كان كما ذهب لجاز جر الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ، ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه " (١) .

ومما يؤكد زيف ما ذهب إليه قطرب ما جاء عن ابن جني ، إذ قال : " سألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلى ، فقلت له : كيف تقول ضربت أخوك ؟ فقال : أقول : ضربت أخاك ، فأدرته على الرفع فأبى ، وقال : لا أقول : (أخوك) أبداً ، قلت : فكيف تقول : ضربنى أخوك ؟ فرفع ، فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ؟ فقال : إيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلا أدل شئ على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه فى كل موضع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيما " (٢) .

وقد استدل قطرب على ما ذهب إليه بقوله : " نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة المعانى ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى ، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : " إن زيداً أخوك" ، و " لعل زيداً أخوك " ، و " كأن زيداً أخوك " ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : " ما زيد قائماً " ، و" ما زيد بقائم " .. ومثله: "ما رأيته منذ يومان" ، و" منذ يومين " ، و" لا مالَ عندك " و"لا مالٌ عندك " ، و" ما فى الدار أحد إلا زيدٌ " ، و" ما فى الدار أحد إلا زيداً " ، ومثله: " إن القومَ كلَّهم ذاهبون " و" إن القوم كلُّهم ذاهبون "، ومثله : " ليس زيد بجبان ولا بخيلاً " و" ولا بخيل " ، ومثل ذلك كثير

---

(١) المرجع السابق ، (ص / ٧١) .
(٢) الخصائص ، (٧٦/١) .

جداً " [١] .

فأما ما أورده مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، فإنا نقـــول : إن النحاة لما قالوا : إن الإعراب دخل الكلام لمعنى ، فإنما أرادوا بذلــك أن الحركات الإعرابية دخلت الكلام لمعنى عام ، فإن الرفع دليل الإســـناد ، والنصب دليل المفعولية ، والجر دليل الإضافة ، فهذه أدلة معنوية عامة، يتفرع عن كل معنى منها معان كثيرة ، يحددهـــا مفـــهوم الكـــلام ، أو علامات ومورفيمات أخرى خلاف الحركة ؛ ومن ثم فإن المفعـــول بـــه والحال مثلاً يختلفان عن الفاعل ونائبه عن المضاف إليـــه والمجـــرور بالحرف ، من جهة أن الأولين يتفقان فى معنى المفعولية ، بينما الثانيــان يتفقان فى معنى الإسناد والثالثان فى معنى الإضافة ، ويفترق المفعـــول به عن الحال بأدلة وقرائن أخرى غير الحركـــة ، لفظيـــة ومعنويـــة ، وكذلك الأمر فى الفاعل ونائبه ، ومثلهما المضـــاف إليـــه والمجـــرور بالحرف.

فإذا تقرر هذا بطل الاحتجاج بالمثال الـــذى أورده : " إن زيـــداً أخوك ولعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك " ؛ لأن (زيداً) فى كـــل منـــها اتفقت حركاتها وكذا معناها من حيث دلالتها جميعاً على المفعوليـــة ؛ لأن هذه الحروف محمولة على الأفعال [٢] ، وإنما جاء الخلاف الدقيق فـــى المعنى من حيث اختلاف معنى كل حرف منها أو ـ بمعنى أدق ـ مـــن حيث اختلاف معنى كل فعل أدى معناه الحرف .

(١) الإيضاح فى علل النحو ، (ص / ٧٠) .
(٢) عبد القاهرة الجرجانى : المقتصد فى شرح الإيضاح، ت : كاظم بحر المرجــان، المطبعة الوطنية ، عمان ـ الأردن ، ١٩٨٢ م ، (١/ ٤٤٣ ، ٤٥٢) .

أما ما اختلف فيه الإعراب واتفق المعنى ، فإنا نقرر أن الكلمة إذا اختلف موقعها الإعرابى ـ والحركة دالة من دوال الموقع ـ فى جملة عن مثيلتها فى جملة أخرى مثلها ، فقد اختلف دورها فى أداء المعنى الدقيق بوجه من الوجوه ، فالجملتان ـ وإن اتفقتا فى معنييهما ـ إلا أنهما تفترقان فى المعنى الدقيق .

وأما ما أورده قطرب فى ذلك من : (ما زيد قائما) و(ما زيد بقائم) ، فقد تقرر أن الباء الزائدة تفيد التوكيد [١] ، وليس ذلك فى (ما زيد قائما) ، وهذا خلاف بين فى المعنى .

وأما قوله : " ما رأيته منذ يومان " و " منذ يومين " فبينهما فارق ، فـ (منذ) إذا وليها المجرور فهى على الأرجح حرف وليست بظرف [٢] ، وهى حرف بمعنى ابتداء الغاية ، كما نص على ذلك ابن يعيش [٣] ، وإذا وليها المرفوع فهى ظرف للزمان ، أى أنها بمعنى الأمد أو المدة ، كما نص على ذلك المبرد وابن السراج والفارسى [٤] ؛ لأن ذلك هو الأصل فى معنى الظرف ، فيكون الفارق بين قولنا : (ما رأيته منذ يومان) و (ما رأيته منذ يومين) كالفارق بين قولنا : بداية عدم رؤيتى له من يومين ، ومدة عدم رؤيتى له يومان ، ويكون المعنى الأول أصلا فى الإخبار عن آخر لقاء ، والثانى أصلا فى الإخبار عن

---

(١) سيبويه : الكتاب ، ت : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢، ١٩٧٧ م ، (٢٦/٢ ، ١٧٥) .

(٢) ابن الحاجب: الكافية فى النحو ، شرح الرضى الاستراباذى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، (١١٨/٢) .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، (٦٤/٤) .

(٤) مغنى اللبيب (٣٣٥/٢) .

المدة التى انقطعت فيها اللقيا .

وأما قوله : " لا مال عندك " و " لا مال عندك " برفع الأولى وبناء الثانية على الفتح ، نقول : إن (لا) الأولى هى التى تنفى الوحدة ، فإذا قيل: لا قلم على المنضدة احتمل المعنى أمرين : الأول : نفى وجود قلم واحد مع احتمال وجود قلمين فأكثر ، وهذا هو معنى نفى الوحدة ، الثانى : نفى وجود قلم واحد فأكثر ، وهذا نفى للجنس . أما (لا) الثانية فهى لنفى الجنس فقط ، ولا يليها إلا المفرد ، فإن وليها المثنى أو الجمع رفعت وخلصت لنفى الوحدة . فقولنا : (لا مال عندك) أى كل ما يطلق عليه مال منفى وجوده عندك ، ويكون الأصل فى (لا) التى يليها المرفوع نفى مرفوعها فقط ــ بقطع النظر عن وجود غيره ــ خلافا لما يليها المنصوب ؛ فهى نكرة تفيد الشمول [١] .

وأما قوله : (ما فى الدار أحد إلا زيدا وإلا زيد) فإن الرفع فيه معنى الحصر أقوى منه فى النصب ؛ وذلك لأن النصب يعنى الاهتمام بمن ليس فى الدار ، أما الرفع فالاهتمام فيه بمن فى الدار وهو (زيد) ؛ لأن البدل هو المبدل منه فى الحقيقة ، فكأنك قلت فى الرفع : (فى الدار أحد وهو زيد) ؛ فالإخبار يكون عن وجود زيد بالدار ؛ لأن الاستثناء غير عامل ، خلافا للنصب فكأنك قلت فيه : (ما فى الدار أحد) وتم الخبر بهذا ، ثم استثنيت من هذا الخبر (زيد) ، فيكون الرفع أصلا فى الإخبار عن تفرد زيد بالوجود فى الدار ، والنصب أصلا فى خلو الدار، مع الاحتراس بوجود فرد وهو زيد .

وإلى ذلك أشار السيوطى بقوله : " قال ابن يعيش : الفرق بين

---

(١) عباس حسن : النحو الوافى ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٨ ، (٦٠٢/١ ، ٦٨٥).

البدل والنصب في قولك : ما قام أحد إلا زيدا أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي ، وصار المستثنى فضلة ؛ فتنصبه ، كما تنصب المفعول ، وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئة ، كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام ، وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد في نحو : زيد في الدار قائم وقائما " [1] .

وأما قوله : (إن القوم كلهم ذاهبون وكلهم ذاهبون) فعلى النصب يكون الإخبار والاهتمام بالذهاب المجرد من حيث العموم ، وعلى الرفع يكون الإخبار والاهتمام بكون الذهاب للجميع فردا فردا ، ويؤيد ذلك جواز قولنا : القوم كلهم ذاهب ، أي كل واحد منهم ذاهب ، كما جاز ذلك في قولنا : إن الرجلين كلاهما مجتهد ، أي كل واحد منهما مجتهد ، ولا يقال ذلك في : إن الرجلين كليهما ذاهبان ، فلا يقال فيها إن كل واحد منهما ذاهب . يقول ابن القيم : " وأما مسألة كل ذلك لم يكن ، ولم يكن كل ذلك ، ولم أصنع كله ، وكله لم أصنعه .. قالوا : إذا قلت : كل ذلك لم يكن وكله لم أصنعه ، فهو نفي للكل بنفي كل فرد من أفراده فيناقض الإيجاب الجزئي ، وإذا قلت لم أصنع كله فهو نفي الكلية دون التعرض لنفي الأفراد ، فلا يناقضه الإيجاب الجزئي " [2] .

أما قوله : (ليس زيد بجبان ولا بخيلا أو ولا بخيل) فالباء للتوكيد ، فإن نصبت المعطوف فكأنك أكدت الجبن دون البخل، وإن خفضت المعطوف فكأنك أكدت الجبن والبخل كليهما على نية (ولا ببخيل) ، قال سيبويه : " ليس زيد بجبان ولا بخيلا ، وما زيد بأخيك ولا

---

(١) الأشباه والنظائر (٢/٢٣٨ـ٢٣٩) ، وليس هذا نص ما ورد بشرح المفصل (٢/٨٢) فلعله في كتاب آخر له .

(٢) بدائع الفوائد (١/٢١٦) .

صاحبك ، والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ، وأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما فى الباء سواء ، كحالهما فى غير الباء مع قربه منه " (١) .

وصفوة القول : إن ما حللناه من أمثلة قطرب تدل دلالة قاطعة على أهمية الحركة الإعرابية فى تحديد المعنى وإبرازه ، وإن دق هذا المعنى .

إنكار التقدير فى الإعراب :

ومما اُعْتِرضَ به كذلك على النحو العربى نظرية التقدير ، حيث قال الدكتور أيوب : " والتقدير ولاشك أمر غير واقعى ، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول به منصوب بفتحة مقدرة ، فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة منصوبة بفتحة غير موجودة ، ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها ، فالكلمة التى يلحظها النحوى أو يقدرها ليست بكلمة على الإطلاق ، والحركة التى يتصورها فى أخرها ليست بحركة أيضا ، والنحاة فى هذا كمن يتخيل وجود الطلاب ، فيعقد امتحانا ويوزع كراسات الإجابة وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال " (٢) .

قلت : إن تأويل المصدر المؤول بكلمة ، وتقدير الحركة عليها ليس إلا من باب بيان المعنى وتوضيحه ، فالنحوى يحاول بتقديراته هذه إبراز ما خفى من المعانى ، فإذا قال تعالى : " علم الله أنكم كنتم

---

(١) الكتاب (٦٦/١ـ٦٧) .

(٢) دراسات نقدية فى النحو العربى ، (ص / ٥٢) .

تختانون أنفسكم " [١] . فالنحوى يقدر ذلك بـ (علم اختيانكم أنفسكم) ويقرر أن (أن) ومعموليها فى تأويل مصدر منصوب ، ليعلم أن الخيانة مفعول بها فى المعنى ، وليست فاعلا مثلا ، وليعلم أنك إذا أتيت به صريحا كانت علامته الفتحة الظاهرة التى هى معاقبة للمقدرة [٢] .

ومما اعترض عليه كذلك التقدير فى المجرور بالحرف الزائد ، وإن قولنا : لست بقائم لا قيمة من ذكر تقدير النصب . قلت : إن الباء دخلت فى الكلام لمعنى التأكيد ، وقد عملت الجر من جهة اللفظ ، ولما كانت على نية الحذف كان فيما بعدها تقديران : محلى ، وهو ما يؤدى المعنى الأولى ، ولفظى ، وهو ما نطق به ، فإذا ذهبنا إلى المحلى لبيان المعنى أهملنا المنطوق ، وإذا ذهبنا إلى المنطوق أهملنا المعنى . وإذا طالبنا بقاعدة كهذه تخدم اللفظ والمعنى جميعا فلن نجد مجيبا . أما ما أورده الدكتور أيوب من تقديرات فأقل ما توصف به أنها متناقضة ، أشد صعوبة فى الفهم ، مخالفة لقياس العربية ، يقول : " أولا : أن نقول بوجود موقعين إعرابيين ، هما : موقع المجرور ، وموقع خبر ليس .. ثانيا : يمكن أن نقول بعدم وجود موقع خبر ليس فى مثل هذه الجملة ، وبناء على ذلك الاعتبار تكون هذه الجملة ذات طرف إسنادى واحد "[٣].

ولا تعليق !! اللهم إلا أن أشير إلى أن وجود موقعين إعرابيين فى الكلمة الواحدة فى الجملة الواحدة ذات المعنى الواحد لا يصح ؛ من

---

(١) سورة البقرة : الآية (١٨٧) .

(٢) على أنه يجب الالتفات إلى الفارق المعنوى بين المصدر الصريح ونظيره المؤول ، يراجع ذلك فى : بدائع الفوائد (١/٩٢ـ٩٣) ، الأشباه والنظائر (١/٣٦ ، ٢/٢١٩) ، البرهان (٢/٤٠٧) .

(٣) دراسات نقدية فى النحو العربى ، (ص / ٥٢) .

حيث كان الموقع دالا على معنى وظيفى واحد ، فكيف يجتمع موقعـــان ووظيفتان لكلمة ذات مدلول واحد فى السياق ؟!

وأما التقدير الثانى ، فإنه يؤول إلى أن كلمة (بقائم) جاءت لغـــير شئ ، ومن ثم كان التقدير : لست ، ويصح بعد ذلك تقديـــر خـــبر مـــن عندك فتقول : لست كائنا .

ومما اعتـــرض عليه الدكتور أيوب فى نحونا العربى التفريـــق بين المقصور والمبنى ؛ إذ كلاهما مقدر فيه الحركة ، ومن ثم وجـــب ــ فى رأيه ــ إدراجهما فى باب واحد . وقد أغنانا الرد علـــى ذلـــك ابـــن النحاس فيما نقله عنه السيوطى ، إذ قال : " الفرق بين الموضـــــع فـــى المبنى والموضع فى المعتل أنا إذا قلنا فى قام هؤلاء : إن هـــؤلاء فـــى موضع رفع ، لا نعنى به أن الرفع مقدر فى الهمزة ، كيف ؟ ولا مـــانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها ؛ لأن الهمزة حـــرف يقبـــل الحركـــات ، وإنما نعنى به أن هذه الكلمة فى موضع كلمة إذا ظهر فيـــها الإعـــراب تكون مرفوعة . بخلاف العصا ، فإنا إذا قلنا : إنها فى موضـــــع رفـــع نعنى به أن الضمة مقدرة على الألف نفسها ، بحيث لولا امتناع الألـــف من الحركة أو استثقال الضمة والكسرة فى ياء القاضى لظهرت الحركـــة على نفس اللفظ " [١] . وعلى هذا ، فالفرق بينهما واضـــح ، والغـــرض إيصال المعنى مع بيان الفارق بين خصائص الكلمات .

---

(١) الأشباه والنظائر (٢١٩/٢) ، ويراجع كذلك المقتصـــد فـــى شـــرح الإيضـــاح (١٠٧/١).

الإعراب الصناعى :

عمدت للحديث عن هذا الجانب من النحو لأنه باب واسع للطعن في النحو العربى ، وسأثبت إن شاء الله أنه أمر ضرورى فى النحو ، بوصفه علما وصناعة كأى علم آخر مضبوط .

ونعنى بالإعراب الصناعى " أن ما وضعه النحاة من أسس وأصول عامة وقواعد وقوانين خاصة ، قد دفعتهم إلى تقدير أنواع من المحذوفات فى بعض العبارات ، دون أن يحتاج إدراك المعنى — فى بعض الأحيان — إلى تقديرها ، حيث تكون العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى " [(١)] ، وقد مثل ابن هشام لذلك ، فقال : " كقولهم فى قول الله تعالى : " لا أقسم بيوم القيامة " [(٢)] : إن التقدير : لأنا أقسم ؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه فى قول البصريين ، وفى (قمت وأصك عينك) إن التقدير : وأنا أصك ؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من قد .. الخ " [(٣)] .

قلت : كل ذلك مما لا يخدم المعنى — فى بعض الأحيان — على حد تعبير الدكتور طاهر سليمان حمودة ، فهل هذا قصور فى نحونا العربى ؟ وهل يعد ذلك تخليا من النحو وأهله عن خدمة قضية المعنى ؟

إن النحو العربى " علم مضبوط وصناعة " [(٤)]، وقد اتجه النحو

---

(١) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى (ص / ١٠٩) .

(٢) سورة القيامة : الآية (١) .

(٣) مغنى اللبيب (٢/٦٠٥ وما بعدها) .

(٤) تمام حسان : الأصول (دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، (ص / ١٢) .

العربى هذا الاتجاه ــ مع أن اللغة ظاهرة اجتماعية متجددة ومتطورة ــ لأن النحو يختص بلغة خاصة بوقت ومكان محددين ، وقد كانت اللغة من قبل سليقة ، فلما طرأ عليها التطور احتيج للحفاظ على اللغة الأصلية ــ لغة القرآن الكريم ــ قواعد استنبطها النحاة من لغة أهل السليقة .

إن العلم المضبوط ــ أيا كان جنسه ــ يتميز بعدة خصائص ، أجملها الدكتور تمام حسان فى كتابه القيم (الأصول) وجعل منها (عدم التناقض) ، ومن ثم ندرك حكمة النحاة فى عنايتهم بهذا الجانب ، واتجاههم إلى الإعراب الصناعى ؛ وذلك حتى تتلاءم أجزاء هذا العلم ، "فإذا علمنا أن النحو نظام تتشابك فيه العلاقات العضوية حتى يصبح بهذا التشابك (بنية) جامعة مانعة لا يستطاع نفى شئ منها ولا إضافة شئ إليها ، علمنا أن هذا النظام المحكم لا يمكن أن يتسم بالتناقض ، إذ لو تطرق إليه التناقض ما صلح للتطبيق " [١] .

قلت : لذلك عمد النحاة إلى هذه التقديرات لتتسق قواعدهم ولا تتناقض .

بل إن ابن هشام قد راعى فى تقديراته الصناعية ما يقتضيه المعنى ، فقال عند تقدير متعلق شبه الجملة الواقعة خبراً : " أما فى نحو (زيد فى الدار) فيقدر كوناً مطلقاً ، وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال ، نحو (الصوم اليوم) أو (فى اليوم) ، و(الجزاء غداً) أو (فى الغد) ، ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضى . هذا هو الصواب .. فإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه

---

(١) الأصول (ص / ٦٢) .

صالح فى الأزمنة كلها " [١] .

ومع أن هذه التقديرات ، إثبات المحذوفات قد لا تقدم فى المعنى العام أو تؤخر ، إلا أن " الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى أن جانباً غير قليل من التقديرات النحوية التى لقيت نقداً عند ابن مضاء فى القديم ، ومن الوصفيين المحدثين حديثاً قد تبدو مقبولة فى ضوء النظرية التحويلية ، فتقدير النحاة كون المنادى منصوباً بفعل محذوف تقديره (أدعو) أو (أنادى) له ما يشابهه عند التحويليين الذين يرون أن جميع التراكيب الخاصة بأية لغة من اللغات ترجع إلى ما يسمى بجملة البذرة، وهى جملة خبرية بسيطة ، كثيرة الاستعمال ، مبنية للمعلوم .. ويعدون الجملة الاستفهامية وهى إنشائية مأخوذة من الجملة الخبرية ، وأنه قد حذف منها الفاعل ، والفعل المساعد " [٢] .

أما ما علله النحاة من علل سميت بالعلل الثوانى والثوالث ، أو علة العلة ، كأن يقال : لم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فإن هذا من النحاة بمثابة الاستكشاف لا الاختراع ـ استكشاف حكمة العرب فى لغتهم ـ وهو ما يعد فى النهاية من فلسفة النحو ، ولسنا بصدد الحديث عن هذه الفلسفة هنا .

---

(١) المغنى (٢/٤٤٨) .

(٢) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى (ص / ١١٤) .

الخاتمة

وبعد ، فقد يكون مفيداً أن أركز الآن على النتائج التالية التى هى بمثابة الثمرة الحقيقية لهذا البحث ، وهى :

١ـ أن المفهوم الصحيح للإعراب هو ما يتصل ببيان مواضع المفردات من الجملة ، ومواضع الجمل بعضها من بعض ، وما يعين على ذلك من أدوات ودوال ، وليس مجرد أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى الاسم المتمكن والفعل المضارع .

٢ـ الحركة الإعرابية دالة من دوال الإعراب ، وهى أهم هذه الدوال ، وقد تميزت العربية عن غيرها بهذه الحركات ، ومن ثم لا يصح التصرف فيها ، أو إلغاؤها .

٣ـ أن الفارق بين النحو والإعراب كالفارق بين النظر والتطبيق ، فالإعراب فى حقيقته تطبيق كل القواعد النحوية ـ النظرية ـ التى وضعها النحاة على أساس من لغة العرب .

٤ـ أن أية كلمة فى سياق ما تؤدى معنى محدداً لا تؤديه الكلمة نفسها فى السياق نفسه إن اختلف موقعها الإعرابى ، بقطع النظر عن اختلاف الحركة أو اتفاقها ؛ وذلك من حيث كان الموقع الإعرابى هو الدال على المعنى .

٥ـ المعنى الذى يؤديه النحو بما حوى من مواقع إعرابية هو معنى وظيفى ، أى معنى الباب النحوى ، وليس معنى مطلقاً ، إذ هناك المعنى المعجمى ، والمعنى الدلالى ، أما المعنى الوظيفى فقد يكون

خاصا أو عاما ، فالخاص دال على معنى الباب النحوى ، والعام دال على معانى الاستفهام والشرط والنفى وخلافه .

٦ــ الإعراب فرع على المعنى ؛ من حيث كان المتكلم محتاجا إليه ليضع المعانى التى يريد التعبير عنها فى أطرها الصحيحة ، وكذلك المعنى فرع على الإعراب ؛ من حيث كان المتلقى محتاجا إليه ليدرك به ما قصده المتكلم .

٧ــ أن النحو صناعة وعلم مضبوط ، كأى علم له قواعده وأصوله ، وليس كما يريد البعض سليقة واتفاقا بين الناس ؛ وذلك لأننا ندرس لغة قوم بأعيانهم فى زمن بعينه ، للوقوف على معنى النص القرآنى.

٨ــ الإعراب الصناعى الذى ابتدعه النحاة لا يخدم المعنى العام بقدر حفاظه على تلاؤم الهيكل البنائى للنحو ، وعدم إيجاد ما يوجب التناقض ، وليسلم لنا إيجاد نظرية ثابتة يتخرج على أساسها كل أساليب العربية من دون شذوذ .

قائمة المصادر والمراجع

١ـ **القرآن الكريم** .

٢ـ **ابن جنى (أبو الفتح عثمان)** : الخصائص ، ت : محمد النجـــار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، ب . ت.

٣ـ **ابن الحاجب (عثمان بن عمر أبو عمرو)** :

(أ) الكافية فى النحو ، شرح الرضى الاسـتراباذى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .

(ب) مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط ، بشـروح الجاربردى ، عالم الكتب، بيروت . ب . ت .

٤ـ **ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم أبو محمد)** : تأويل مشــكل القــرآن ، ت: السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، ب . ت.

٥ـ **ابن قيم الجوزية (محمد بن أبى بكر أبو عبد الله)** : بدائع الفوائــد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ب . ت .

٦ـ **ابن ماجة (محمد بن يزيد القزوينى)** : سنن ابن ماجة ، ت : محمــد فؤاد عبد الباقى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ب . ت.

٧ـ **ابن منظور (محمد بن مكــــرم)** : لســان العــرب، دار المعــارف القاهرة، ب . ت .

٨ـ **ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف أبو عبد الله)** : مغنـــى اللبيب عن كتب الأعاريب، ت : محيى الدين عبد الحميد، مطبعة صبيح ، القاهرة ، ب . ت .

٩ـ **ابن يعيش (يعيش بن على)** : شــرح المفصــل ، عــالم الكتــب ، بيروت، ب . ت .

١٠ـ **أحمد سليمان ياقوت** : ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ، طبعــة الرياض ، عمادة شئون المكتبات ، ١٩٨١ م .

١١ـ **الأنبارى (عبد الرحمن بن محمد أبو البركات)** : الإنصــاف فــى مسائل الخلاف ، دار الفكر ، ب . ت .

١٢ـ **البغدادى (عبد القادر بن عمر)** : خزانة الأدب ولب لباب لســان العرب على شواهد شرح الكافية ، المطبعــة الأميريــة ، بولاق ، ط ١ ، ١٢٩٩ هـ .

١٣ـ **تمام حسان** :

(أ) الأصول (دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوى عنــد العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢م.

(ب) اللغة بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة ، الــدار البيضاء ، ١٩٥٨ م .

(جـ) مجلة فصول ، جـ ١ ، المجلد الرابــع ـ العــدد الثالث، ١٩٨٤ م .

١٤ـ **الجرجانى (عبد القاهر بن عبد الرحمن)** : المقتصد فــى شــرح الإيضاح ، ت : كاظم بحر المرجان ، المطبعة الوطنيــة ، عمان ـ الأردن ، ١٩٨٢ م .

١٥ـ **حلمى خليل** : الكلمة (دراسة لغوية معجمية) ، الهيئــة المصريــة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م .

١٦ـ **الزجاجى (عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم)** : الإيضـــاح فـــى علل النحو ، ت : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت، ط ٣ ، ١٣٩٩هـــ ـــ ١٩٧٩ م .

١٧ـ **الزركشى (بدر الدين محمد بن عبد الله)** : البرهـــان فـــى علـــوم القرآن ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيـــم ، دار المعرفـــة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان . ب . ت .

١٨ـ **سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشـــر)** : الكتـــاب ، ت : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتـــاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م .

١٩ـ **السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر)** : الأشباه والنظائر فى النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـــ .

٢٠ـ **طاهر سليمان حمودة :**

(أ) ابن قيم الجوزية (جهوده فى الدرس اللغـــوى)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٣٩٦هـــ.

(ب) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ، الدار الجامعيـــة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ب.ت.

٢١ـ **عباس حسن:** النحو الوافى، دار المعارف، القاهرة، ط ٨، ب . ت.

٢٢ـ **عبد الرحمن أيوب** : دراسات نقدية فى النحو العربـــى ، مكتبـــة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧ م .

٢٣ـ **الفراء (يحيى بن زياد أبو زكريا)** : معانى القرآن ، ت : محمـــد على النجار وأحمد يوسف نجاتى ، عالم الكتـــب ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـــ ـــ ١٩٨٣ م .

٢٤ـ **محمد بدرى عبد الجليل** : المجاز وأثره فى الدرس اللغـوى ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٥ م .

٢٥ـ **مصطفى جمال الدين** : البحث النحـوى عنـد الأصوليين ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ م .

٢٦ـ **مناع القطان** : مباحث فى علوم القـرآن ، مؤسسـة الرسـالة ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م .

الفهرس

الموضوع	الصفحة